



دورة:

إعداد الموازنات طبقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة 2001

**14 - 25 سبتمبر 2026
لندن (المملكة المتحدة)**

إعداد الموازنات طبقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة 2001

رمز الدورة: FI841 تاريخ الإنعقاد: 14 - 25 سبتمبر 2026 دولة الإنعقاد: لندن (المملكة المتحدة) - رسوم الإشتراك: Euro 9450

مقدمة:

يعتبر دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي تحديثاً أدخل على الطبعة الصادرة في عام 1986 من دليل إحصاءات مالية الحكومة، والغرض من هذا الدليل هو أن يكون مرجعاً يصف نظام إحصاءات مالية الحكومة، وهو يغطي المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية، ويقدم إطاراً تحليلياً شاملاً يمكن وفقاً له تلخيص الإحصاءات وعرضها في شكل ملائم للتحليل والتخطيط وتقرير السياسات.

أهداف البرنامج:

سيكون المشاركون في نهاية البرنامج التدريبي قادرين على:

- التعرف على أنواع المصروفات ومحتوياتهم وتصنيفهم.
- معرفة الميزانية العمومية والمبادئ التوجيهية بشأن الطرق المستخدمة في تقدير القيمة السوقية الجارية لمختلف أنواع الأصول والخصوم.
- فهم المعاملات في الأصول غير المالية.
- فهم المعاملات في الأصول المالية والخصوم.
- التعرف على التدفقات الاقتصادية.
- التعرف على عمليات الدين الحكومي.
- التعرف على التدفقات والأرصدة والقواعد المحاسبية.
- معرفة البيانات المتعلقة بوحدات قطاع الحكومة العامة.
- فهم مقاييس الأنشطة الحكومية التي تعتبر مهمة لدراسة سياسة المالية العامة.
- التعرف على أنواع الإيرادات وتصنيفهم.

الجمهور المستهدف:

- العاملون في الأسواق المالية.
- مدراء التخطيط المالي ورؤساء الحسابات ومدراء التدقيق.

- المراقبون الماليون وغيرهم من المسؤولين بالشؤون المالية.
- المدققون وطلبة العلوم الإدارية والمالية والمصرفية.
- المدراء الماليون.
- الماليون والمحاسبون.
- العاملون في القطاع المصرفي.
- كل من يرغب بتطوير مهاراته وخبراته ويرى الحاجة إلى هذه الدورة.

المحاور العامة للبرنامج:

اليوم الأول:

- التدفقات والأرصدة والقواعد المحاسبية:

- التدفقات والأرصدة التي يتم قيدها في نظام إحصاءات مالية الحكومة.
- جميع البيانات المتعلقة بوحدة قطاع الحكومة العامة هي إما تدفقات معظمها معاملات أو أرصدة الأصول والخصوم والقيمة الصافية.
- القواعد المحاسبية المستخدمة في قيد التدفقات والأرصدة.
- تعلق هذه القواعد بنوع النظام المحاسبي المستخدم ووقت القيد والتقييم.

اليوم الثاني:

- الإطار التحليلي:

- الكشوف المالية التي تدمج جميع التدفقات الاقتصادية والأرصدة لدى قطاع الحكومة العامة.
- مقاييس الأنشطة الحكومية التي تعتبر مهمة لدراسة سياسة المالية العامة.

اليوم الثالث:

- الإيرادات:

- تدفقات الموارد الداخلة الناتجة عن المعاملات التي تؤدي إلى تغير في القيمة الصافية.
- تصنيف أنواع الإيرادات، وصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيف.

اليوم الرابع:

- المصروفات:

- تدفقات الموارد الخارجة الناتجة عن المعاملات التي تؤدي إلى تغير في القيمة الصافية.
- تصنيف انواع المصروفات هما التصنيف الوظيفي والتصنيف الاقتصادي.
- وصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيفين.
- تصنيف وظائف الحكومة.

اليوم الخامس:

- الميزانية العمومية:

- الأصول والخصوم المدرجة في نظام إحصاءات مالية الحكومة.
- مبادئ توجيهية بشأن الطرق المستخدمة في تقدير القيمة السوقية الجارية لمختلف أنواع الأصول والخصوم.
- تصنيف لأنواع الأصول والخصوم.
- وصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيف.

اليوم السادس:

- المعاملات في الأصول غير المالية:

- تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية وخصائص تلك المعاملات، كالتقييم ووقت القيد.

اليوم السابع:

- المعاملات في الأصول المالية والخصوم:

- خصائص المعاملات في الأصول المالية والخصوم، كالتقييم ووقت القيد والمتأخرات حسب القطاع والإقامة والأداة المالية.

اليوم الثامن:

- التدفقات الاقتصادية الأخرى:

- جميع التغيرات في قيمة الأصول والخصوم أو في حجمها غير الناشئة عن معاملات، كالتغيرات في السعر السوقي لورقة مالية أو اكتشاف رواسب معدنية.
- تقديم تصنيف لأنواع التدفقات الاقتصادية الأخرى ويصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيف.

اليوم التاسع:

- عمليات الدين الحكومي:

- مختلف المعاملات المرتبطة بالدين والتدفقات الاقتصادية الأخرى التي قد تشارك فيها إحدى وحدات الحكومة العامة.
- وصف كيفية قيدها في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

- إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية:

- العلاقة بين نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام 1993.
- كيفية استخدام البيانات المعدة لأغراض نظام إحصاءات مالية الحكومة كمدخلات في إعداد بيانات قطاع الحكومة العامة في نظام الحسابات القومية.

اليوم العاشر:

- التصنيفات:

- نظام رموز التصنيف المستخدم في نظام إحصاءات مالية الحكومة.